دور مؤسسات الدولة الجزائرية في التنمية السوسيو – إقتصادية للشباب الجزائري
"تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشبابANSEJ أنموذجا"

د.رضوان شافو
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.
redhouane-chafou@univ-eloued.dz

❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

الملخص:

تتناول هذه الدراسة واقع التشغيل في الجزائر ، واهم مجهودات الحكومة الجزائرية في التنمية السوسيو–اقتصادية للشباب الجزائري بهدف مساعدتهم والتخفيف من ظاهرة البطالة، وذلك عن طريق وضع إستراتيجية للنمو الاقتصادي وترقية سياسة التشغيل، والتي تمثلت في استحداث هياكل متخصصة تسهر على تقديم الدعم المالي لمختلف المشاريع الاستثمارية الشبابية،كما تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، التي ساهمت بشكل كبير من خلال المشاريع الممولة وبمختلف الاعانات والامتيازات الممنوحة، في ترقية روح المبادرات الفردية والجماعية، والتخفيض من نسبة البطالة ،وتحقيق استقرار نسبي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: التشغيل،الاستثمار،الدعم المالي، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،البطالة، التنمية.

تقديم: في ظل الانعكاسات السلبية للبطالة على الفرد والمجتمع الجزائري، والتي أثرت بشكل كبير على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد،سارعت الدولة الجزائرية الى البحث عن آليات ومكانيزمات عملية لتفعيل دور الشباب من منطلق ان الانسان هو المورد الاساسي لأي تطور اقتصادي واجتماعي،وعليه قامت الجزائر بإنشاء أجهزة مساعدة لدعم المشاريع المقاولاتية الشبانية والمؤسسات الصغيرة بهدف ترقية تشغيل الشباب والتقليل من نسبة البطالة من جهة، وتوسيع قاعدة الاقتصاد الوطني من جهة اخرى.

ومن ابرز هذه الاجهزة "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب"، و"الصندوق الوطني للتأمين على البطالة"، و"الوكالة الوطنية للقرض المصغر"...الخ، وبالتالي سنحاول في هذه الورقة العلمية ان نستحضر ونقتصر في آن واحد على جهود وامتيازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في اطار التنمية السوسيو–اقتصادية للشباب الجزائري، مع ابراز اهم المشاكل العوائق التي تعترض هذه الوكالة؟.

اهمية الدراسة: ان مجهودات الدولة الجزائرية الساعية الى الدعم المالي وترقية تشغيل الشباب الجزائري والاستثمار في افكاره موضوع يكتسي اهمية كبيرة في اجندة الحكومة الجزائرية، وخصوصا في ظل التطورات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية المعاصرة، والتي اثرت بشكل كبير على التنمية في مختلف مجالاتها، ولعل انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق هو الذي دفع بالجزائر

الى تجسيد افكار الشباب الجزائري في انشاء مؤسسات متوسطة وصغيرة بهدف خلق مناصب الشغل وفرص عمل جديدة مما يخفف الضغط على القطاع العام ،وبالتالي التخفيض من نسبة البطالة الشبابية، زيادة على ذلك خلق مصادر تمويل جبائية جديدة للخزينة العمومية، مما يحقق الانتعاش والاستقرار الاقتصادي وبالتالي يضمن الاستقرار الاجتماعي مع المساهمة الفعالة في الناتج القومي.

اهداف الدراسة:

- ✓ ابراز مجهودات الدولة الجزائرية في دعم وترقية تشغيل الشباب الجزائري
- ✓ نقل وتصدير التجربة الجزائرية للاستثمار في افكار الشباب الى الدول التي تعاني مشكلة البطالة
- ✓ تشجيع المبادرات الشبابية في الاستفادة من الدعم المالي الحكومي وتحويل افكارهم الى مشاريع اقتصادية ميدانية.
- ✓ تقييم تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوقوف على ايجابياتها وسلبياتها ، والمعوقات التي تعترضها في تجسيد احلام الشباب البطال.

اشكالية الدراسة: ما هي ابرز جهود وامتيازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في اطار التنمية السوسيو–اقتصادية للشباب الجزائري، وما هي اهم المشاكل والعوائق التي تعترض هذه الوكالة؟ وهل استطاعت هذه الوكالة التخفيف من حدة البطالة الجزائرية؟ والى أي مدي ساهمت هذه الوكالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بالجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ استحداث فرص جديدة للشغل خفف من حدة البطالة.
- ✓ ترقية تشغيل الشباب الجزائري بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة ساهم في النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.
- ✓ الدعم المالي الحكومي للمؤسسات الصغيرة المستحدثة في اطار الوكالة ضرورة حتمية لمواجهة تحديات اقتصاد السوق.

مناهج الدراسة:

- ✓ **المنهج التاريخي:** وقد اعتمدناه في تتبع تطور مشكلة البطالة في الجزائر من خلال والواقع المعاش للتشغيل،مع تتبع استراتيجية الدولة في معالجتها بخلق سياسات مالية واقتصادية تمثلت في انشاء هيئات مالية وبنكية لدعم وترقية تشغيل الشباب.
- ✓ **المنهج الوصفي:** وقد اعتمدناه في وصف طريقة استفادة دعم الشباب الجزائري من امتيازات الوكالة الوطنية لدعم وترقية تشغيل الشباب، وخطوات المرافقة الى ان يتم تجسيد المشروع واقعيا.

- ✓ **المنهج الاحصائي:** وقد استخدمناه في تحليل النسب والاحصائيات الواردة في الدراسة سواء تعلق الامر بنسب تشغيل الشباب او نسب البطالة او نسب المشاريع المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وترقية تشغيل الشباب.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، والمقالات الاكاديمية التي اجريت حول التشغيل والبطالة في الجزائر، وكذا حول الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ومنها:

- ✓ " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر"، لكلا من الاستاذين : شهلة قدري، وحليمة السعدية قريشي، حيث تضمنت دراستهما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في التخفيف من حدة البطالة، انطلاقا من البحث في أسباب البطالة بالجزائر،مع تقديم معطيات إحصائية حول البطالة في الجزائر، وابرز اهم الإجراءات المتخذة للتقليل من حدة البطالة في الجزائر.
- ✓ " أسباب انتشار البطالة وإجراءات مواجهتها في الجزائر"، لكلا من الاستاذين:براق محمد، وبوسبعين تسعديت، حيث تناولت دراستهما مفهوم البطالة وأسبابها، وأشكالها في الجزائر، وكذا الجهود المبذولة لمحاولة القضاء على ظاهرة البطالة في الجزائر، مع التطرق الى آفاق التشغيل في الجزائر واقتراح بعض الحلول العملية في إطار محاولة القضاء على الظاهرة.
- ✓ " دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" للأستاذ العايب ياسين، بحيث تناول اهم اوجه الدعم المالي الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع اعطاء تقييم شامل لسياسة الدولة الجزائرية في مجال دعمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ " تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" للأستاذ محمد قوجيل ، وهي دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار فرع ورقلة، وقد قُدم هذا العمل كرسالة اكاديمية مقدمة لنيل شهادة ماجستير بجامعة ورقلة.

خطة الدراسة: ارتأينا في الاجابة عن اشكالية هذه الدراسة تقسيمها الى ثلاثة عناصر اساسية وهي :واقع التشغيل في الجزائر عموما، مع ابراز خصوصية منطقة الجنوب، ثم نتناول التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، وذلك بالتطرق الى مهامها اهدافها ،وكيفية تسير معالجة العروض والمشاريع الشبابية الى غاية حصول الشاب على التمويل المادي، ،وتوضيح اهم محفزات الاقبال الشبابي وتزايد عدد الملفات على الوكالة، وأخيرا سنتناول المعوقات والعراقيل التي تواجه الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، مع اعطاء تقييم لسياسة الوكالة في مدى مساهمتها للقضاء على ظاهرة البطالة وامتصاص اليد العاملة.

اولاً/ واقع التشغيل في الجزائر:

منذ استقلال الجزائر سنة 1962 دخلت الحكومة الجزائرية في مرحلة البناء والتشييد، وعملت على وضع استراتيجية سياسية واقتصادية واجتماعية بهدف تطوير الاقتصاد الجزائري وترقية المجتمع الجزائري، ولذلك عرفت فترة السبعينات الثورات الزراعية والاقتصادية والثقافية التي كان لها الاثر البالغ في النمو الاقتصادي، بسبب تنامي مداخيل البترول، والاستقرار الاجتماعي بسبب انخفاض نسبة البطالة، غير ان بعض الدراسات اكدت بان السياسة التي اتبعتها الدولة الجزائرية في السبعينات اثبتت فشلها، وذلك بسبب عدة عوامل ابرزها الأزمة البترولية الحادة سنة 1986، و ما انجر عنها من تراجع كبير في حجم الاستثمارات و انخفاض أسعار النفط، الأمر الذي أدى إلى تقلص فرص العمل، وافلاس مختلف المؤسسات العمومية مقرونة بتسريح عدد كبير من العمال، والذي انعكس عنه ارتفاع في نسبة البطالة واتي وصلت سنة 1985 الى 17%، ثم ارتفعت سنة 1989 الى 30 %.[1]

ومع هذا الافلاس المؤسساتي والتقهقر الاقتصادي، وفي ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفها العالم خلال بداية التسعينات استوجب على الحكومة الجزائرية ادخال اصلاحات اقتصادية عاجلة ، على الرغم من المشاكل الاقتصادية والتغيرات المتمثلة في اقتصاد السوق والمنافسة الحرة التي أدت إلى التراجع في سوق العمل وعدم توفير مناصب عمل جديدة في إطار القطاع العام، وقد تمثلت هذه الاصلاحات في إقامة الترتيبات المسماة بالترتيبات المهنية لإدماج الشباب، وتتمثل في تشغيل الشباب بصورة مؤقتة بواسطة إنشاء مناصب شغل بمبادرة محلية، وتتولى المؤسسات المحلية والإدارات من جانب عرض مناصب العمل مقابل تلقيها معونة مالية من صندوق وهو الصندوق،(FAEJ) المساعدة على تشغيل الشباب الذي تم تعويضه في 1996 بالصندوق الوطني لدعم تشغيل.[2]

وإن تزايد اهتمام الدولة الجزائرية بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة، الزمها اصلاح اقتصادي متجدد مستخلص من تجارب بعض الدول التي خاضت غمار الإصلاحات الاقتصادية ويظهر ذلك من خلال سياسة تقييم البرنامج الوطني لمكافحة البطالة ووضع إستراتيجية للنمو الكثيف للعمل وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة منذ منتصف التسعينات، قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها.وتم بذلك إنشاء وزارة خاصة بالتشغيل والتضامن الوطني مهيكلة أساسا على المستوى المركزي في مديريتين عامتين واحدة للتشغيل والأخرى للتضامن الوطني متفرعتين إلى عدة مديريات مركزية وعلى المستوى المحلي في مديريتين ولائيتين الأولى للتشغيل

---

[1] حسناوي منير ،ملف حول سياسة التشغيل في الجزائر،**جريدة الوطن**، 2011-03-02،ينظر الموقع الالكتروني: http://www.elwatandz.com/algerie/769.html

[2] حسناوي منير،المرجع نفسه

والثانية للنشاط الاجتماعي، إضافة إلى الوكالات المتخصصة القديمة والجديدة التي وضعت تحت الوصاية المباشرة للوزارة وهي[3] :

- ✓ الوكالة الوطنية للتشغيل.
- ✓ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- ✓ وكالة التنمية الاجتماعية.
- ✓ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- ✓ المرصد الوطني للتشغيل و مكافحة الفقر.

وتتمحور الأهداف الإستراتيجية لقطاع التشغيل بمختلف هياكله حول تخفيف الضغط على سوق الشغل من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية الشغل المشار إليها، التي تمولها الدولة ضمن برامج الاستثمارات العامة والتي تعتبر إحدى ركائز المساعي الرامية إلى محاربة البطالة والتشجيع على الإدماج المهني.[4]

جدول يبين معدل البطالة في الجزائر من 1990- 2015[5]

السنوات	1990	1993	1995	1997	1998	2000	2004	2008	2011	2015
النسبة%	19.70	23.15	28.10	26.41	28.02	29.80	17.65	11.30	10.00	9.6

على الرغم من الاصلاحات الاقتصادية التي استحدثتها الحكومة الجزائرية في اطار ترقية التشغيل ومواجهة البطالة ، الا اننا نلاحظ من خلال هذا الجدول تطور سريع لمعدلات البطالة منذ بداية التسعينات والى اواخرها، وربما ترجع اسباب ذلك الى الازمة السياسية التي عاشتها الجزائر آنذاك والتي تعرف باسم " العشرية السوداء"، بسبب الارهاب الذي حطم الذي حطم ودمة معظم البنى التحتية للبلاد، الامر الذي ادى الى غياب الاستثمارات الاجنبية والوطنية من قبل المؤسسات العمومية او الخاصة، بسبب انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي الذي يشكل عائقا أمام الاستثمار، غير ان معدلات البطالة كما هو مبين في الجدول شهدت تراجع سريع مع بداية سنة 2000 والى غاية 2013،ويعود هذا التطور الايجابي في انخفاض نسبة البطالة الى تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) و الذي سمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة و انطلاق عدة ورشات ساهمت في خلق عدد هام من مناصب الشغل الصافية، وتطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009) ، زيادة على ذلك يبدوا ان الارتفاع في اسعار النفط حسن من المؤشرات الاقتصادية للدولة، دون تجاهل بان الدولة الجزائرية بدلت كبيرة

---

[33] يوسفي كريمة، **سياسة التشغيل في الجزائر –الواقع والتحديات**–،ص9، ينظر الموقع التالي:www.iefpedia.com

[4] يوسفي كريمة، المرجع نفسه، ص9

[5] الديوان الوطني للإحصائيات ONS،وتقرير منظمة العمل الدولية لسنة 2016.

وقدمت امتيازات في سبيل ترقية الاستثمار العام والخاص، والذي ساهم في خلق فرص عمل جديدة وامتصاص عدد كبير من اليد العاملة.

وعلى خلفية المؤشرات الايجابية لتراجع نسبة البطالة خلال السنتين الاخيرتين (2014-2015)، ونظرا للإمكانيات الطبيعة والمالية التي تملكها الجزائر، وبناءً على وصايا الخبراء الاقتصادين اعتمدت الحكومة الجزائرية على سياسة جديدة لترقية التشغيل لتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية تمثلت فيما يلي[6]:

- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب الشغل.
- ترقية التكوين التأهيلي.
- إيجاد سياسة محفزة لإنشاء مناصب عمل من خلال خلق تحفيزات في المجال الجبائي وفي مجال تشجيع تنمية الاستثمارات.
- عصرنة تسيير سوق العمل من خلال إعادة تأهيل الوكالة الوطنية للتشغيل.
- وضع أجهزة للتنسيق بين القطاعات.

واذا كان هذا واقع التشغيل في الشمال الجزائري، فإن واقع التشغيل في الجنوب الجزائري يشهد بطالة مدقعة، نتيجة لتزايد عدد العاطلين عن العمل بسبب الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد جراء انهيار أسعار البترول و حالة الركود الاقتصادي وكذا عجز الحكومات المتعاقبة على وضع السياسات الكفيلة بخلق ما يكفي من الوظائف لامتصاص الأعداد الوافدة إلى سوق الشغل بالإضافة إلى أن تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الأيدي العاطلة في الجنوب، وحسب بيان الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان فقد تجاوزت نسبة البطالة في الجنوب 30 لدى الشباب ما يعدل حوالي 850 ألف بطال، وترجع اسباب هذا الارتفاع الى لغياب التنمية المحلية في هذه المناطق و كذا غياب الاستثمار الذي يخلق مناصب الشغل بالإضافة إلى ضعف عائدات العمل الفلاحي في الصحراء بسبب الجفاف وارتفاع أسعار الكهرباء لسقي المنتوجات الفلاحية وعزوف الشباب عن خدمة الأرض بسبب ارتفاع تكاليف البدور و الأسمدة، بالإضافة الى وغياب الشفافية في التوظيف ،تفشي مظاهر المحسوبية والمحاباة في تقسيم مناصب العمل،وعدم استطاعة الوكالات الولائية للتشغيل فرض على الشركات الأجنبية لمنح الأولوية التوظيف للعاطلين عن العمل من المنطقة

---

[66] سميرة العابد، زهية عباز،"ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات"، **مجلة الباحث**،ع11، 2012،جامعة باتنة

الجنوب، وأيضا الاستعانة بالعمالة من المهاجرين الغير شرعيين "محل العمالة الجزائرية بأجور منخفضة.[7]

ثانيا/الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ

1. (النشاءة والتأسيس):

انشئت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق ل 08 ديسمبر 1996 والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 98/231) المؤرخ في 19 ربيع الأول 1419 الموافق ل 13 يوليو 1998، وطبقا لهذا المرسوم تنشأ هيئة ذات طابع خاص بما تعرف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لسلطة رئيس الحكومة سلطة ، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة،.[8]

ويبدوا ان تأسيس هذه الهيئة جاء في اطار تدعيم القطاع الخاص وتحريك عوامل الريادة والاستقلالية لدى الشباب، زيادة على ذلك كثرة المبادرات الفردية والجماعية لمجموعة من المشاريع الاستثمارية، وتزايد عدد ملفات العروض المقدمة للمؤسسات المنشأة في اطار دعمها وعدد المناصب الموفرة من الشغل،وهو ما تبينه الاحصائيات المرتفعة،حيث نلاحظ انه بعد انشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سنة 1996 وخلال مدة سنة وصل عدد طالبي دعم المشاريع الشبابية الى 16961 طلب ، منحت شهادة التأهيل لأكثر من 14918 مشروع.[9]

كما تجدر الاشارة الى انه من بيد دوافع تأسيس الوكالة، ونتيجة لبعض المشاكل والعراقيل التي عرفتها بعض الهيئات الداعمة لترقية الاستثمار وتشغيل الشباب،هو تجاوز كل النقائص التي اعترضت المشاريع الشبابية ومنها ان دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب امتد الى التفاوض مع البنوك حول الشروط البنكية من اجل تسهيل فرص الاستفادة من القروض البنكية، وكذلك مرافقة المشاريع الصغيرة وتزويدها بالمعلومات والدراسات المالية والتكفل بتكوين الشباب حاملي افكار المشاريع الصغيرة قبل وبعد الاستفادة من الدعم.[10]

2. مهام وهداف الوكالة[11]:

---

[7] زينب ب، بيان رابطة حقوق الإنسان : " 850 ألف بطال في الجنوب الجزائري "،**جريدة الجزائر**،24 سبتمبر 2016

[8] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 96/296 والمؤرخ في 8 سبتمبر 1996، العدد 14،ص18

[9] العايب ياسين ،**دراسة وتحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**" ،ص43

[10]العايب ياسين، المرجع نفسه،ص42

[11] – منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ينظر الى:http://www.ansej.org.dz

– مشورات وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي ينظر الى الموقع التالي:http://www.mtess.gov.dz

- ✓ تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- ✓ تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به كمخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- ✓ تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- ✓ تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- ✓ تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.
- ✓ تشجيع كل الإشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.

3. شروط وضوابط الاستفادة من الدعم المالي[12]:

❖ يستفيد من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، والتي تمنح مرة واحدة عند انطلاق المشروع، صاحب المشروع الذي يستوفي مجموع الشروط التالية:

- ✓ أن يتراوح عمر الشاب بين 22 سنة و 32 سنة، وعندما يحدث الاستثمار ثلاثة) 3مناصب عمل دائمة على الأقل) بما في ذلك الشباب ذوو المشاريع الشركاء في المقاولة) يمكن رفع سن مسير المقاولة إلى 20 سنة كحد أقصى.
- ✓ أن يكون ذو تأهيل مهني و/أو ذو ملكات معرفية معترف بها.
- ✓ أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.
- ✓ ألا يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة.
- ✓ أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل.

❖ أما فيما يتعلق بالقرض البنكي :

[12] منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،ينظر الى: http://www.ansej.org.dz

- ✓ طلبات التمويل البنكية (تمويل ثلاثي)،والمساهمة الشخصية للشاب في المشروع،والإعانة التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، يدرسها النظام البنكي وفق القواعد والمقاييس الخاصة بمنح القروض.
- ✓ يجب على الشاب صاحب المشروع الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض ودفع اشتراكاتهم فيه.
- ✓ لا يبلغ ولا يطبق قرار منح مختلف أشكال الإعانة المقدمة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب إلا بعد موافقة البنوك أو المؤسسات المالية على منح القرض.

4. صيغ الدعم المالي للوكالة[13]: توجد صيغتين للتمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :

أ. **التمويل الثنائي:** يتكون رأس المال من المساهمة المالية الشخصية للشاب أو الشباب أصحاب المشاريع، وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة، وينقسم هيكل هذا النوع من التمويل إلى مستويين:

- **المستوى الأول:** مبلغ الاستثمار لايتجاوز 2.000.000 دج

جدول :المستوى الأول لصيغة التمويل الثنائي في إطار الوكالة

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
% 1	% 29

- **المستوى الثاني:** مبلغ الاستثمار من 2.000.002 دج إلى 20.000.000 دج

جدول المستوى الثاني لصيغة التمويل الثنائي في إطار الوكالة

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
% 2	% 29

ب. **التمويل الثلاثي:** ويشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع، و القرض بدون فائدة تمنحه الوكالة،وقرض بنكي تتحمل الوكالة تغطية جزء من فوائده، يتوقف مستوى التغطية حسب طبيعة النشاط وموطنه، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة.يتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين:

- **المستوى الأول:** مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 2.000.000 دج-

[13] المصدر نفسه.

جدول :المستوى الأول لصيغة التمويل الثلاثي في إطار الوكالة

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
% 1	% 29	% 70

- المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار من 2.000.002 دج إلى 20.000.000

جدول :المستوى الثاني لصيغة التمويل الثلاثي في إطار الوكالة

المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
% 2	% 28	% 70

ج.الإعانات المالية والامتيازات الجبائية[14] :تمنح الإعانات المالية والامتيازات الجبائية على مرحلتين :

1) مرحلة الانجاز :

- **الإعانات المالية:** بالإضافة إلى القرض بدون فائدة المذكور في الجدولين أعلاه، تمنح ثلاثة قروض بدون فائدة أخرى للشباب أصحاب المشاريع:

– قرض بدون فائدة يقدر ب(200.000 دج) موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطات الترصيص وكهرباء العمارات والتدفئة والتكييف والزجاجة ودهن العمارات وميكانيك السيارات.

– قرض بدون فائدة يقدر ب(200.000 دج) موجه للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة.

– قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ) 2000.000 دج(لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية، ومساعدي القضاء،والخبراء والمحاسبين...الخ.

*هذه القروض الثلاثة لا تجمع وتمنح فقط للشباب أصحاب المشاريع الذين يلجؤون إلى تمويل ثلاثي وفي مرحلة إحداث النشاط فقط.

---

[14] بن يعقوب الطاهر،مهري امال،**تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من حيث التمويل والانجازات المحققة في اطار النهوض بالمؤسسات المصغرة– دراسة حول ولاية سطيف،** محاضرة القيت في المؤتمر الدولي حول تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014 بجامعة سطيف يومي 11–12 مارس 2013. كما ينظر ايضا الى موقع وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي:http://www.mtess.gov.dz

التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي:في إطار التمويل الثلاثي تدفع الوكالة جزء من- الفوائد على القروض البنكية ويتغير مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط.

- **الامتيازات الجبائية:** وتشمل:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تطبيق معدل مخفض نسبته 2% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط .
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشاة للمؤسسات المصغرة- .

2) **مرحلة الاستغلال** : وتشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة (03) ثلاث سنوات بداية من انطلاق النشاط أو (00) سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة.تمتد فترة الإعفاء لمدة) 01 (سنتين عندما يتعهد الشاب المستثمر بتوظيف (03) ثلاث عمال على الأقل لمدة غير محددة، وتتمثل هذه الامتيازات في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات المصغرة.
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية .

5. كيفية تسير معالجة العروض الى غاية حصول الشاب على التمويل المادي[15]:

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالاستقبال والإعلام و التوجيه و الاستشارة خلال كل مسار إنشاء أو توسيع المشروع الاستثماري و كذا المتابعة في مرحلة الاستغلال، من خلال تكوين فرق من المرافقين، مهمتهم الرئيسية مساعدة ومرافقة أصحاب المشاريع الاستثمارية ، وفق المراحل التالية :

- ❖ الاستقبال و إعلام: الاتصال الأول بفرع أو ملحقة الوكالة من أجل الإعلام و التوجيه ، يليها جلسة إعلام جماعية تسمح بـ:

- أن تكون لدى أصحاب المشاريع الاستثمارية فكرة واضحة عن جهاز الوكالة .
- التعارف بين أصحاب المشاريع لمقارنة و تقييم أفكارهم لإنشاء مشروع استثماري جديد .

---

[15] منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ثم يليه اللقاء الفردي الأول، والذي يسمح بـ:

- إقامة علاقة بين أصحاب المشاريع الاستثمارية و بين مرافقك
- أن يكون لأصحاب المشاريع الاستثمارية فكرة واضحة عن النشاط المرتقب
- إثبات مؤهلات و مكتسبات المهنية لأصحاب المشاريع الاستثمارية المشاركة في دراسة سوق المشروع الاستثماري

❖ جمع المعلومات: سيساهم أصحاب المشاريع الاستثمارية في جمع المعلومات من أجل:

- هيكلة المعطيات المجمعة حول السوق المحتمل
- تحديد اختيار التجهيزات الموافقة لمشروعك
- تحديد اختيارات الموارد البشرية
- الاختيارات القانونية
- تحديد الموارد المالية الضرورية لإنجاز المشروع

❖ يتم تقييم المشروع على أساس مخطط عمل أو دراسة تقنية–اقتصادية.

❖ يتم تقييم المشروع تقنيا و الموافقة عليه من طرف لجنة انتقاء، اعتماد و تمويل المشاريع قصد اتخاذ قرار التمويل.

❖ بعد قبول المشروع و الموافقة على تمويله، يستفيد صاحب المشروع الاستثماري إجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات، قبل تمويل نشاطه.

❖ الإنشاء القانوني و تمويل المشروع: ينبغي على صاحب المشروع الاستثمار بإختيار الصيغة القانونية لمشروعه و إتمام الملف من أجل التمويل.

❖ تقدم الوكالة كل دعمها للحصول على قرض بنكي.

❖ عند انطلاق نشاط المشروع الاستثماري، يتم القيام بزيارات بصفة منتظمة من طرف المرافق لإعطاء نصائح لصاحب المشروع و الرفع من حظوظ النجاح و تطويرالمشروع الاستثماري.

ثالثا/ محفزات الاقبال الشبابي وتزايد عدد المبادرات الفردية الاستثمارية على الوكالة[16]:

✓ التدابير الجديدة التي تم اعتمادها من طرف الحكومة خلال اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 22 فيفري 2011، والذي قرّر تخفيض نسبة المساهمة الشخصية للشباب من 10 % إلى 2 % ومن 5 % إلى 1 %. حيث يذكر المدير العام للوكالة السيد مراد زمالي انه خلال

---

[16] منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،وينظر ايضا الى: المرسوم التنفيذي رقم 11–103المؤرخ في 06 مارس 2011،المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم03–290، المؤرخ في 06 سبتمبر2003، المحدد لشروط الاعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها، الجريدة الرسمية، العدد 14، 2011.

سنة 2011 ارتفع عدد طالبي قروض اونساج الى ربع مليون، وتشير الاحصائيات الى ارتفاع هائل في عدد الملفات المودعة على مستوى فروعها ووكالاتها بكافة ولايات الوطن بين سنتي 2010 و2011، حيث تشير الارقام الى ارتفاع فاقت نسبته 330%، فمن 14537 ملف في شهر 2011 الى 111781 ملف في شهر مارس من نفس السنة، ليصل الى ما يقارب 345 الف ملف في شهر جويلية مقابل 29 ملف خلال الفترة نفسها من عام 2010.[17]

- ✓ رفع نسبة القروض بدون فائدة وتمديد مدة الإعفاء من التسديدات البنكية من سنة واحدة إلى 3 سنوات، وقرّرت الحكومة أيضا تخفيض نسبة الفوائد البنكية إلى حد أدنى، مع منح قروض بدون فائدة إضافية.
- ✓ استحداث مكاتب للإتصال والإصغاء الإجتماعي على مستوى المديريات الجهوية والولائية للوكالة، من اجل التكفل بانشغالات الشباب واستقبالهم في ظروف جيدة وتزويدهم بالمعلومات الكافية التي يطلبونها، والعمل فيما بعد على المرافقة الميدانية للشباب أصحاب المشاريع إلى غاية وصول المشروع إلى مرحلة الإنتاج.
- ✓ تطبيق معدل مخفض بالنسبة لحقوق الجمركة للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار عندما تكون هذه التجهيزات غير منتجة في الجزائر.
- ✓ الاستفادة بعلاوة استثنائية لاتتجاوز 10 % من كلفة الاستثمار إذا اتسم المشروع بخصوصية تكنولوجية، أو أهمية بالغة بالنسبة للتنمية المحلية أو الاقتصاد الوطني.
- ✓ الاستفادة من المساعدة التقنية للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بدون مقابل.
- ✓ قرض إضافي غير مكافأ للشباب حاملي شهادات التكوين المهني، بمبلغ يقدر بخمسمائة ألف(500.000) دينار لاقتناء عربة ورشة لممارسة نشاطات: الترصيص وكهرباء العمارات والتدفئة والتكييف والزجاجة ودهن العمارات وميكانيك السيارات، يمنح فقط ، عندما يلجأ الشاب صاحب المشروع إلى تمويل بنكي في مرحلة إحداث النشاط.[18]
- ✓ قرض إضافي غير مكافأ، للشباب حاملي شهادات التعليم العالي، للتكفل بإيجار المحل الموجه لإحداث مكاتب جماعية طبية ولمساعدي القضاء وللخبراء المحاسبين ولمحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ومكاتب الدراسات والمتابعة التابعة لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري. لا يمكن أن يتجاوز مبلغ هذا القرض غير المكافأ مليون(1.000.000) دينار.

---

[17] فتوى تحريم قروض الاونساج سببها اختلاط المصطلحات، **جريدة البلاد**،21 اوت 20011

[18] المرجع نفسه

- ✓ قرض إضافي غير مكافأ، للشباب أصحاب المشاريع بمبلغ يقدر بخمسمائة ألف(500.000) دينار، للتكفل بإيجار المحل المخصص لإحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات، يمنح فقط في مرحلة إحداث النشاط.
- ✓ اعتماد حكم قانوني إلزامي يضمن بموجبه مخطط أعباء للمؤسسات المصغرة ومنح شهادة التأهيل والتصنيف المهني درجة 2 للمؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة والصندوق: يهدف الإجراءان لتمكين المؤسسات المصغرة من الحصول على مخطط أعباء يضمن لها الاستمرارية والنمو، وذلك من خلال إدراج أحكام في قانون الصفقات العمومية.
- ✓ اعتماد نظام جبائي تدريجي، يطبق بعد فترة الإعفاء على المؤسسات المصغرة المستحدثة في إطار الوكالة والصندوق : العودة التدريجية الجبائية يمكن توزيعها على ثلاث سنوات بهدف زيادة قابلية استمرار المؤسسات من خلال وتيرة جباية متدرجة تسمح للمستثمر بالتعود على الإجراءات الجبائية وتفادي المرور المفاجئ إلى نظام الجباية الكامل.
- ✓ تعزيز صناديق ضمان القروض لطمأنة البنوك: منها قرار رفع رأسمال صندوق الضمان، وقد اقترح دمج الصندوقين في صندوق واحد يكلف بتغطية الأخطار الناجمة عن فشل المشاريع في إطار الوكالة والصندوق.

حصيلة نشاط الوكالة في مجال الدعم المالي للمشاريع الاستثمارية منذ 1996- 2013[19]

نوع القطاع	الخدمات	نقل البضائع	الحرف	الفلاحة	نقل المسافرين	الاشغال العمومية
عدد المشاريع	49294	27456	23872	16380	13958	11228
النسبة %	%31	%17	%15	%10	%9	%7
نوع القطاع	الصناعة	المهن الحرة	الصيانة	الري	الصيد البحري	
عدد المشاريع	8431	3955	3506	428	616	
النسبة %	%5	%2.49	%2	%0.27	%0.39	

رابعا/المعوقات والعراقيل التي تواجه الوكالة؟

- ✓ تجاوزات بعض مديري فروع الوكالات الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والمتمثلة في اصدار اوامر بالموافقة على تمويل عمليات شراء عتاد يخص بعض المشاريع دون توفر المقاييس

[19] لخلف حسنة، "جهاز دعم تشغيل الشباب آلية لغرس ثقافة المقاولة عند الشباب"، **مجلة العلوم الاقتصادية**، عدد نوفمبر 2011 ، ص 40.

في ملفات المستفيدين من التمويل ودون احترام الاجراءات القانونية التي تخضع لها عمليات معالجة الملفات،زيادة على الشكاوي وبلاغات التي وصلت الى وزارة التشغيل والضمان الاجتماعي حول تورط بعض مديري الوكالات في الرشوة والمحسوبية وتزوير الملفات، الامر الذي دفع بوزارة التشغيل الى ارسال لجان وزارية للتحقيق في الامر.[20]

- ✓ عدم قدرة الشباب على دفع المساهمة الشخصية في المشروع والتي كانت تقدر بـ 5 % إلى 10 %، وفي اطار التدابير الجديدة اصبحت تقدر بـ 1 % إلى 2 %. مما عطل عملية انطلاق المشاريع.[21]
- ✓ عدم تسديد الشباب اصحاب المشاريع الاستثمارية اقساط الديون في الآجال المحددة قانونا،حيت صرح المدير العام للوكالة انه مند سنة 1996 ان حوالي 3 الاف مستفيد او يزيدون قليلا قد عجزوا عن رد قروضهم المستحقة لدى البنوك وخزينة الوكالة.[22]
- ✓ افلاس الكثير من المؤسسات المدعمة من طرف الوكالة سبب عجزا ماليا لتمويل مشاريع جديدة ،فمند 1996 فان 3781 مؤسسة صغيرة مستحدثة توقفت عن النشاط لأسباب مختلفة وهي تمثل ما نسبته 6.2% من العدد الاجمالي للقروض الممنوحة، حيث قام صندوق الضمان بتعويض البنوك بشأنها وفقا للتنظيم المعمول به.[23]
- ✓ تحويل فئة من القروض الممنوحة الى غير الوجهة المقررة لها، مما دفع بالوكالة الى تحويل اصحاب تلك القروض الى العدالة، وزيادة على ذلك وبحسب بعض الخبراء الاقتصاديين فان مؤشر تراجع تحصيل اقساط ديون الشباب سيؤثر تأثيرا سلبيا على نسبة خلق التوازن المالي للوكالة، فعوض ان تساهم الوكالة في تقليص نسبة البطالة انتجت بطالين مدانين للوكالة ولمؤسسات مالية.[24]
- ✓ بالإضافة إلى ما سبق فإن البنوك التي تساهم في تموين هده المؤسسات المصغرة رغم الاتفاقية التي تربطها بجهاز الوكالة و الدولة فإنها تتماطل في منحها التمويل اللازم، زيادة على طلب الضمانات ذات قيمة تفوق استطاعة السباب أصحاب المشاريع ، بالإضافة إلى الاشتراك في صندوق ضمان القروض كما أن الهيئات المحلية هي الأخرى لا تقدم المساعدات الإدارية الموجهة للشباب .

---

[20] لطفي لطفي،"لجان وزارية للتحقيق في تجاوزات وكالات تشغيل الشباب"، **جريدة الشروق اليومي**،26 ماي 2007.

[21] حسب تصريحات موظفي الوكالة المحلية لدعم تشغيل الشباب بتقرت.

[22] جريدة البلاد، المرجع السابق.

[23] المرجع نفسه.

[24] سميرة بلعمري، المشاريع الوهمية تلتهم 87 بالمائة من اموال تشغيل الشباب، **جريدة الشروق اليومي**،27 سبتمبر 2008.

- ✓ تجميد بعض المهن الحرة ذات الطابع المحلي من طرف الوكالة باعتبارها غير مجدية وغير خلاقة لمناصب الشغل والثروة، مثل"الطاكسي سفون، وقاعات الشاي، وحافلات النقل الجماعي" شكل عائقا ومنفرا للشباب الراغب في التشغيل.
- ✓ محدودية المؤسسات في الجزائر التي توفر العتاد في مختلف الميادين والتخصصات، مما يؤخر في انطلاق المشاريع الاستثمارية، والتالي قد يؤدي هذا الامر الى الفشل، فمثلا على مستوى قطاع الفلاحة لم يستطع عشرات المستفيدين من مشاريع الوكالة للحصول على عتاد فلاحي من الحصول عليه بعد اكثر من خمسة اشهر من الانتظار وهو ما جعل الوكالة تفكر في توقيف هذا النوع من المشاريع الى حين تخف فيه هذه الازمة.[25]

خاتمة:

مما سبق ذكره يمكن القول على الرغم من التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر منذ السبعينات من القرن الماضي، والتي كانت لها انعكاسات على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ابرزها ظاهرة البطالة وما ينجر عنها من آفات اجتماعية خطيرة تهدد استقرار المجتمع ،وباتت امرا مقلقا للحكومة الجزائرية، الا ان هذه الأخيرة حاولت ان تتجاوز هذه التقلبات والمتغيرات وذلك بإصلاح اقتصادي شامل في سياسة التشغيل تتماشى مع التحولات الاقتصادية الدولية والانتقال نحو اقتصاد السوق والمنافسة الحرة، وذلك بتشجيع القطاع الخاص عن طريق خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة مدعمة مالياً من طرف الدولة الجزائرية، بهدف خلق مناصب عمل جديد لامتصاص اليد العاملة والقضاء على البطالة، وقد تجسد هذا الدعم في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمختلف فروعها ووكالاتها، والتي قطعت أشواط معتبرة في سبيل القضاء او التخفيض من حجة البطالة والتي وصلت في هذه السنة الى 9.5% بعدما كانت في سنة 2010 حوالي 10 % أي ما يمثل 1.7 مليون عاطل بعدما كان عددهم 5 ملايين بطال في 2001 ،وإنشاء حوالي 298.151 مؤسسة مصغرة في إطار الوكالة بصيغها الثلاث لا سيما صيغة التمويل الثلاثي ،والتي سمحت بخلق 923.418 منصب شغل ما بين سنتي 2014 و2015، وحسب تصريحات المدير العام للوكالة السيد مراد مزالي الذي نزل ضيفا على ركن " ضيف التحرير" للقناة الاذاعية الجزائرية الثالثة خلال شهر فيفري 2016، بان الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ستمول خلال سنة 2016 ما يفوق 60 الف مشروع، نظرا للقيمة المالية التي خصصتها الحكومة الجزائرية في هذا الشأن والتي بلغت قيمتها حوالي 292 مليار دينار جزائري، وهذه المعطيات تسمح لنا بالتفاؤل بمستقبل واعد يضمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

[25] مختار نجاعي،حقائق ومعطيات السوق تحول احلام الشباب الى كوابيس، **جريدة الايام**، 19 ماي 20011